

فعالية الالتزام بمعايير التدقيق الجزائرية لأدلة الإثبات الخاصة ببنود وإجراءات محددة في تعزيز جودة تقرير المدقق الخارجي -دراسة ميدانية على عينة من المهنيين والأكاديميين-

**The Effectiveness of Compliance with Algerian Auditing Standards for Evidence Related to Specific Items and Procedures in Enhancing the Quality of the External Auditor's Report - A Field Study on a Sample of Professionals and Academics-**

د.عبد الباسط ميدون<sup>1</sup>، د.حسين ذيب<sup>2</sup>

<sup>1</sup> المركز الجامعي إيليزي (الجزائر)، مخبر تنمية إقتصاديات الأعمال الحديثة وتحسين آداءها بمنطقة الطاسيلي،

abdelbasset.midoune@cuillizi.dz

<sup>2</sup> المركز الجامعي إيليزي (الجزائر)، مخبر تنمية إقتصاديات الأعمال الحديثة وتحسين آداءها بمنطقة الطاسيلي،

makhlouf3005@gmail.com

تاريخ النشر: 2025/12/03

تاريخ القبول: 2025/10/31

تاريخ الاستلام: 2025/10/06

**Abstract:** The study aimed to measure the impact of adherence to Algerian auditing standards, particularly those related to evidence, items, and procedures, on the quality of the external auditor's report. A descriptive-analytical approach was adopted, using a sample of 190 auditors in Algeria, to assess the level of compliance and its effect on report quality. The results showed a positive and significant impact of this adherence. It also indicated that the effect of standards related to auditing procedures was greater than the effect of standards related to specific items, due to their comprehensiveness. The study provided insights for professional and regulatory bodies regarding the application of auditing standards in Algeria.

**Keywords:** Auditing; Evidence; Algerian auditing standards; External auditor; Report quality.

**Jel Classification Codes:** M42, M41

**ملخص:** هدفت الدراسة إلى قياس أثر الالتزام بالمعايير الجزائرية للتدقيق، خاصة تلك المتعلقة بالأدلة والبنود والإجراءات، على جودة تقرير المدقق الخارجي. اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي على عينة من 190 مراجع حسابات بالجزائر، لتقييم مستوى الامتثال وتأثيره على جودة التقرير. أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي ومعنوي لهذا الالتزام. كما بينت أن أثر المعايير الخاصة بإجراءات التدقيق كان أكبر من أثر المعايير الخاصة بالبنود، نظراً لشموليتها. وقد قدمت الدراسة رؤية للهيئات المهنية والرقابية حول تطبيق معايير التدقيق في الجزائر.

**كلمات مفتاحية:** تدقيق، أدلة، معايير التدقيق الجزائرية، مدقق خارجي، جودة التقرير.

**تصنيفات JEL:** M42, M41

**المؤلف المرسل:** عبد الباسط ميدون، المركز الجامعي إيليزي (الجزائر)، مخبر تنمية إقتصاديات الأعمال الحديثة وتحسين آداءها بمنطقة

الطاسيلي، [abdelbasset.midoune@cuillizi.dz](mailto:abdelbasset.midoune@cuillizi.dz)

## 1. مقدمة:

تحتل مهنة التدقيق الخارجي مكانة مهمة في النظام الاقتصادي المعاصر كآلية رقابية تعزز الشفافية ومصداقية المعلومات المالية، ومع تزايد تعقد العمليات المالية والتجارية، تبرز الحاجة إلى إطار منهجي منظم يضمن جودة عمل المدققين. وفي هذا السياق، تمثل معايير التدقيق الجزائرية، المستوحاة من المعايير الدولية، الإطار المرجعي للمهنة في الجزائر، حيث تشكل أدلة الإثبات حجر الزاوية في هذه المعايير بإعتبارها الأساس الذي يبنى عليه المدقق الخارجي رأيه الفني المحايد.

ومن الجدير بالذكر أن هذه المعايير تتميز بتنوعها الشامل، إذ تغطي جوانب متعددة من عملية جمع وتقييم الأدلة، سواء لبنود محددة كالمخزونات والتقديرات المحاسبية، أو لإجراءات متخصصة كالإجراءات التحليلية وتقنيات السبر، وتهدف هذه المعايير أساسا إلى تمكين المدقق الخارجي من جمع أدلة كافية وملائمة تدعم رأيه المهني.

وكنتيجة لهذه العملية، يأتي تقرير المدقق الخارجي ليمثل المنتج النهائي لعملية التدقيق ووسيلة التواصل الرئيسية مع مستخدمي القوائم المالية، فالتقرير عالي الجودة يسد فجوة المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصالح، ويوفر أساسا متينا لاتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة.

وعليه، تكتسي دراسة العلاقة بين معايير التدقيق الجزائرية لأدلة الإثبات وجودة التقرير أهمية كبيرة خاصة في ظل تحديات الشفافية والإفصاح المالي التي تواجهها المؤسسات الجزائرية، حيث تسلط الضوء على دور هذه المعايير في توجيه المدقق الخارجي نحو جمع أدلة ذات كفاية وملاءمة، وانعكاس ذلك على جودة التقرير النهائي وقدرته على خدمة مستخدمي المعلومات المالية.

وملاءمة، وانعكاس ذلك على جودة التقرير النهائي وقدرته على خدمة مستخدمي المعلومات المالية.

### 1.1. إشكالية الدراسة: وبناء على ماسبق يمكن طرح إشكالية الدراسة على النحو التالي:

إلى أي مدى يؤثر الإلتزام بمعايير التدقيق الجزائرية لأدلة الإثبات الخاصة ببند وإجراءات

محددة في تعزيز جودة تقرير المدقق الخارجي؟

### 2.1. فرضيات الدراسة: بغرض الإجابة على إشكالية الدراسة وضعت الفرضيات الآتية:

- يؤثر الإلتزام بمعايير التدقيق الجزائرية لأدلة الإثبات الخاصة ببند محددة على جودة تقرير المدقق الخارجي؛
- يؤثر الإلتزام بمعايير التدقيق الجزائرية لأدلة الإثبات الخاصة بإجراءات محددة على جودة تقرير المدقق الخارجي.

فعالية الالتزام بمعايير التدقيق الجزائرية لأدلة الإثبات الخاصة بنود وإجراءات محددة في تعزيز جودة تقرير المدقق الخارجي

#### - دراسة ميدانية على عينة من المهنيين والأكاديميين -

### **3.1. أهداف الدراسة:** يمكن تلخيص أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- تحديد مستوى الالتزام بمعايير التدقيق الجزائرية لأدلة الإثبات الخاصة بنود وإجراءات محددة؛
- قياس تأثير الالتزام بمعايير التدقيق الجزائرية لأدلة الإثبات الخاصة بالبنود المحددة (كالمخزونات والتقديرات المحاسبية) على جودة تقرير المدقق الخارجي؛
- قياس تأثير الالتزام بمعايير التدقيق الجزائرية لأدلة الإثبات الخاصة بالإجراءات المحددة (كالإجراءات التحليلية وتقنيات السبر) على جودة تقرير المدقق الخارجي؛
- توفير رؤية واضحة للهيئات المهنية والتنظيمية حول واقع تطبيق معايير التدقيق في الجزائر لاتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة.

### **4.1. أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في بحث العلاقة بين الالتزام بمعايير التدقيق الجزائرية لأدلة الإثبات وجودة تقرير المدقق، مما يثري الأدبيات المحلية ويطور الممارسة المهنية ويزود الهيئات التنظيمية بالمعلومات اللازمة لاتخاذ الإجراءات التصحيحية.

### **5.1. منهج الدراسة:**

تعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته للموضوع، حيث تصف الالتزام بمعايير التدقيق الجزائرية لأدلة الإثبات وتحلل علاقتها بجودة تقرير المدقق الخارجي من خلال جمع البيانات وتحليلها إحصائياً.

### **6.1. الدراسات السابقة:**

- **دراسة (لصنوي، 2022):** تناولت هذه الدراسة مدى التزام مهني المحاسبة في الجزائر بمعايير التدقيق الجزائري رقم 530 "السبر في التدقيق"، خلصت إلى أن المدققين الجزائريين يلتزمون بتطبيق هذا المعيار ويأخذون في الاعتبار خصائص مجتمع العينة عند تحديد حجمها، مما يساهم في تخفيض مخاطر العينة والحصول على أساس معقول للاستنتاجات.

- **دراسة (عبيد و الجنابي، 2021):** ركزت هذه الدراسة على دور معيار التدقيق الدولي رقم 540 (تدقيق التقديرات المحاسبية) في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح، توصلت إلى أن فهم افتراضات الإدارة في وضع التقديرات يشكل أساساً لنجاح مراجعة التقديرات المحاسبية، وأن إجراءات المدقق الخارجي للتحقق من موضوعية التقديرات تؤثر في تحديد نوع رأي المدقق الخارجي.

- دراسة (Niktaba & Aslani, 2015): بحثت هذه الدراسة في تأثير أدلة الإثبات على تقرير المدقق الخارجي، وخلصت إلى عدم وجود صيغة رياضية أو نموذج محدد لتقييم جودة أدلة الإثبات، وأن هذه الجودة تعتمد على الحكم المهني المتعلق بالمعايير التقنية والأخلاقيات المهنية، كما أكدت أن أدلة الإثبات الكافية والموثوقة لها تأثير إيجابي كبير على تقرير المدقق الخارجي.

- تتميز الدراسة الحالية بتصنيفها المنهجي لمعايير التدقيق الجزائية لأدلة الإثبات إلى مجموعتين (بنود محددة وإجراءات محددة)، مما يسمح بتحديد تأثير كل مجموعة على جودة تقرير المدقق الخارجي وتوجيه الجهود نحو المعايير الأكثر تأثيراً، بينما اقتصرَت الدراسات السابقة على معايير منفردة دون نظرة تصنيفية شاملة تجمع بين تأثير معايير البنود ومعايير الإجراءات على جودة التقرير النهائي.

## 2. الإطار النظري لمعايير التدقيق الجزائية لأدلة الإثبات الخاصة ببنود وإجراءات محددة:

تمثل أدلة الإثبات أساس التدقيق الخارجي لتكوين الرأي الفني المحايد حول القوائم المالية. وقد طورت الجزائر معايير تدقيق خاصة، مستمدة من المعايير الدولية، تنظم عملية جمع وتقييم هذه الأدلة لبنود وإجراءات محددة، مما يساهم في تعزيز مصداقية وموثوقية عملية التدقيق.

### 1.2. مفهوم أدلة الإثبات:

شكل أدلة الإثبات الركيزة الأساسية التي يبني عليها المدقق رأيه المهني حول القوائم المالية. ويجب على المدقق جمع أدلة كافية وملائمة لتشكيل "أساساً معقولاً" يدعم استنتاجاته (تريش، 2018، صفحة 227). يستعرض هذا القسم تعريف أدلة الإثبات وخصائصها الرئيسية لضمان فعاليتها في عملية التدقيق.

1.1.2. تعريف أدلة الإثبات: عرف المعيار الدولي للمراجعة ISA 500 أدلة الإثبات بأنها المعلومات التي يستخدمها المدقق الخارجي لدعم استنتاجاته ورأيه حول القوائم المالية (Mironiuc et al., 2012, p. 6). في حين نظرت إليها جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA) على أنها المستندات والمواد التي تمكن المدقق الخارجي من إجراء التدقيق بكفاءة. وهي أيضاً البيانات القابلة للتحقق من مصادر متنوعة (J. Chukwu et al., 2019, p. 37) ومجمل المعلومات التي يعتمد عليها المدقق الخارجي في تكوين رأيه المهني (Wadesango et al., 2021, p. 2).

### 2.1.2. خصائص أدلة الإثبات:

- الكفاية: مقياس لكمية أدلة الإثبات، تزداد الحاجة إليها كلما ارتفعت مخاطر التحريف الجوهري (Amsari & Rasibo, 2017, p. 41)؛

فعالية الالتزام بمعايير التدقيق الجزائرية لأدلة الإثبات الخاصة ببنود وإجراءات محددة في تعزيز جودة تقرير المدقق الخارجي

#### - دراسة ميدانية على عينة من المهنيين والأكاديميين -

- **الملاءمة:** مقياس لجودة أدلة الإثبات (Milojević et al., 2020, p. 80)، وتحدد من خلال: مدى ارتباط الدليل بموضوع التدقيق، وإمكانية الاعتماد عليه، ودرجة مصداقيته (Al-obaidi & Tariq, 2022, p. 4).

تشكل أدلة الإثبات الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها المدقق الخارجي في إبداء رأيه الفني المحايد، ويجب أن تتسم بالموضوعية والإقناع والصلة بموضوع التدقيق وخلوها من التحيز.

#### **2.2. معايير التدقيق الجزائرية لأدلة الإثبات الخاصة ببنود وإجراءات محددة:**

تضم معايير أدلة الإثبات الخاصة ببنود وإجراءات محددة أربعة معايير تدقيق جزائية مقسمة بين معايير البنود المحددة (501 و 540) ومعايير الإجراءات المحددة (520 و 530)، وتهدف لتوفير إرشادات لجمع أدلة كافية تعزز موثوقية القوائم المالية.

**1.2.2. معايير التدقيق الجزائرية لأدلة الإثبات الخاصة ببنود محددة:** يصنف المعياران 501 و 540 كمعايير أدلة إثبات لبنود مخاطر التحريف الجوهرية، حيث يتناول المعيار 501 المخزونات والقضايا القانونية والمعلومات القطاعية، بينما يركز المعيار 540 على التقديرات المحاسبية والقيمة العادلة.

**1.1.2.2. معيار التدقيق الجزائري رقم 501: العناصر المقنعة** يتناول معيار التدقيق الجزائري 501 إعتبارات خاصة للمدقق الخارجي عند الحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة لبنود محددة في القوائم المالية. يركز المعيار على ثلاثة مجالات رئيسية (وزارة المالية، المقرر رقم 77، معيار رقم 501، 2018، الصفحات 3-5):

- **المخزونات:** يوجه المدقق الخارجي لحضور الجرد المادي للمخزون ومراقبة إجراءات الإدارة، وتنفيذ إجراءات بديلة عند تعذر الحضور، والحصول على تأكيدات من أطراف ثالثة عند الضرورة، وفحص السجلات المحاسبية للمخزونات.
- **القضايا والنزاعات القانونية:** يتطلب جمع المعلومات من الإدارة والمكلفين بالحكومة، وتدقيق محاضر الاجتماعات والمراسلات القانونية، والتواصل المباشر مع المستشار القانوني، وطلب تأكيدات كتابية من الإدارة.
- **المعلومات القطاعية:** يرشد المدقق الخارجي لفهم وتقييم طرق الإدارة في تحديد المعلومات القطاعية، وتنفيذ إجراءات تحليلية للتحقق من دقة واتساق المعلومات.

يساهم المعيار في تعزيز جودة التدقيق من خلال معالجة مجالات محددة تنطوي على مخاطر للاختلالات المعتمدة في القوائم المالية، مما يضمن موثوقية التقارير المالية.

**2.1.2.2. معيار التدقيق الجزائري رقم 540: تدقيق التقديرات المحاسبية يعالج معيار التدقيق الجزائري 540 مسؤوليات المدقق الخارجي المتعلقة بالتقديرات المحاسبية، بما فيها تقديرات القيمة العادلة والإفصاحات المرتبطة بها في القوائم المالية. ويتضمن (وزارة المالية، المقرر رقم 77، معيار رقم 540، 2018، الصفحات 4-9):**

- إجراءات تقييم المخاطر: فهم المرجع المحاسبي المطبق، وكيفية تحديد المعاملات التي تتطلب تقديرات، وفهم الطرق والنماذج والفرضيات المستخدمة، وتقييم تحقق التقديرات السابقة.
- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية: يتطلب تحديد التقديرات المحاسبية الهامة، وتقييم درجة عدم اليقين المصاحبة لكل تقدير، وتحديد التقديرات ذات المخاطر العالية.
- الردود على المخاطر المحددة: تتضمن التحقق من امتثال الإدارة للمرجع المحاسبي، وتقييم طرق التقدير، وتحديد الحاجة للخبرة الخارجية، واختبار الرقابة.
- مؤشرات التحيز المحتملة: يوجه المدقق الخارجي للانتباه إلى مؤشرات تحيز الإدارة مثل التغييرات غير المبررة في طرق التقييم، واستخدام افتراضات غير متسقة مع ظروف السوق.

يشكل هذا المعيار إطارا مهما لمساعدة المدقق الخارجي في التعامل مع التقديرات المحاسبية التي تنطوي على عدم التأكد، مما يعزز مصداقية القوائم المالية وحماية مصالح المستخدمين.

**2.2.2. معايير التدقيق الجزائرية لأدلة الإثبات الخاصة بإجراءات محددة:**

يصنف المعياران 520 و530 كمعايير أدلة إثبات لإجراءات محددة، حيث يتناول المعيار 520 تحليل العلاقات بين البيانات لكشف التقلبات غير العادية، بينما يقدم المعيار 530 منهجية اختيار العينات للوصول لاستنتاجات معقولة حول المجتمع الإحصائي.

**1.2.2.2. معيار التدقيق الجزائري رقم 520: الإجراءات التحليلية يعالج المعيار الجزائري للمراجعة 520 مسؤوليات المدقق الخارجي المتعلقة بالإجراءات التحليلية كأداة رقابية في عملية المراجعة. ويتضمن (وزارة المالية، المقرر رقم 23، المعيار رقم 520، 2017، الصفحات 3-4):**

- تقييم مصداقية البيانات: تشمل تحديد موثوقية المعلومات المستخدمة في التحليل، والتأكد من إمكانية مقارنة البيانات، وتقييم مدى دقة التوقعات المستخدمة.

فعالية الالتزام بمعايير التدقيق الجزائية لأدلة الإثبات الخاصة بنود وإجراءات محددة في تعزيز جودة تقرير المدقق الخارجي

#### - دراسة ميدانية على عينة من المهنيين والأكاديميين -

- **تحديد الفروق المقبولة:** تتضمن وضع حدود مقبولة للاختلافات في نتائج الإجراءات التحليلية، وتقييم الفروق الجوهرية بين القيم المسجلة والقيم المتوقعة.
- **التعامل مع الانحرافات:** يتطلب تحديد الأسباب المحتملة للانحرافات الهامة، وطلب الإيضاحات والأدلة اللازمة من الإدارة، وتنفيذ إجراءات مراجعة إضافية عند الضرورة.
- **توثيق النتائج:** يشمل توثيق الإجراءات التحليلية المنفذة بشكل مفصل، وتسجيل نتائج التحليل والاستنتاجات المستخلصة، ودمج النتائج في التقييم العام للقوائم المالية.
- يشكل هذا المعيار إطاراً مهماً لمساعدة المدقق الخارجي في استخدام الإجراءات التحليلية بفعالية للكشف عن المخاطر وتقييم معقولية القوائم المالية، مما يعزز جودة عملية التدقيق.
- 2.2.2.2. معيار التدقيق الجزائري 530: السبر في التدقيق يعالج المعيار الجزائري 530** استخدام المدقق للسبر الإحصائي وغير الإحصائي، ويغطي عملية اختيار العينة، وتنفيذ الإجراءات عليها، وتقييم النتائج (حراث و بن حمو، 2022، صفحة 504)، ويتضمن (وزارة المالية، المقرر رقم 77، معيار رقم 530، 2018، الصفحات 4-6):
- **تحديد حجم العينة:** تشمل اعتماد المعادلات والأساليب الإحصائية المناسبة، ومراعاة مستوى مخاطر العينة المقبول، والأخذ بعين الاعتبار أهداف التدقيق.
- **اختيار عناصر العينة:** تتضمن استخدام طرق مختلفة مثل العشوائية، المنتظمة، أو عينة الحكم، وضمان اختيار موضوعي وتمثيل سليم للمجتمع الأصلي.
- **تطبيق إجراءات المراجعة:** يتطلب تنفيذ الإجراءات المحددة على كل عنصر مختار، وإستبدال العناصر غير المناسبة عند الضرورة.
- **تحليل الانحرافات:** يشمل دراسة طبيعة وأسباب الانحرافات المكتشفة، وتقييم تأثيرها على نتائج التدقيق، والنظر في توسيع نطاق العمل إذا لزم الأمر.
- **تقييم النتائج:** يتضمن استقراء الانحرافات على مجتمع العينة، واستثناء الانحرافات غير التمثيلية، وتقييم كفاية نتائج العينة للتوصل لإستنتاجات صحيح.
- يهدف معيار التدقيق الجزائري 530 إلى تمكين المدقق من تكوين رأي مهني بناءً على أدلة كافية يتم جمعها عبر تقنيات السبر، مع إدارة المخاطر ذات الصلة.

بعد استعراض معايير التدقيق الجزائية المتعلقة بأدلة الإثبات للبند والإجراءات المحددة، يتضح أن هذه المعايير تمثل الإطار المنهجي الذي يستند إليه المدقق الخارجي في جمع وتقييم الأدلة اللازمة لتكوين رأي المهني، فالمعايير 501 و540 توفر إرشادات متخصصة للتعامل مع بنود محددة كالمخزونات والتقديرات المحاسبية، بينما تقدم المعايير 520 و530 منهجيات علمية لتنفيذ الإجراءات التحليلية وتقنيات السبر، مما يساهم في تعزيز موثوقية الأدلة المجمعة، وتنعكس جودة وكفاية هذه الأدلة بشكل مباشر على جودة التقرير النهائي للمدقق الخارجي.

### 3. جودة تقرير المدقق الخارجي

يمثل تقرير المدقق الخارجي المخرج النهائي لعملية التدقيق. يستعرض هذا القسم مفهوم جودة التقرير ومقاييسها التي تعزز مصداقية المعلومات المالية وترشد القرارات الاقتصادية.

#### 1.3. تعريف جودة تقرير المدقق الخارجي

هو التقرير الذي يتميز بالشفافية والإفصاح عن المعلومات التي تعكس الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة، ويلبي احتياجات المستخدمين لترشيد قراراتهم (Abu Saleem, 2018, pp. 26-27).

#### 2.3. مقاييس جودة تقرير المدقق الخارجي

يمثل تقرير المدقق الخارجي أهم مخرجات المراجعة، ويقدم معلومات مهمة لمستخدمي القوائم المالية. تحدد جودته وفقاً للمقاييس المبينة في الشكل:

#### الشكل رقم (01): مقاييس جودة تقرير المدقق الخارجي



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (إبراهيم و محمد، 2019، صفحة 606)؛ (موفق، 2013، صفحة 145)؛ (الشريدة، 2019، صفحة 8) و (Abu Saleem, 2018, pp. 26-27)



فعالية الالتزام بمعايير التدقيق الجزائرية لأدلة الإثبات الخاصة بنود وإجراءات محددة في تعزيز جودة تقرير المدقق الخارجي

#### - دراسة ميدانية على عينة من المهنيين والأكاديميين -

إنطلاقاً من الشكل، فإن إعداد تقرير عالي الجودة من قبل المدقق الخارجي يتطلب الالتزام بمجموعة من المقاييس الأساسية، تشمل: دقة وصحة القوائم المالية لتعكس الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة، استناد رأي المدقق الخارجي إلى أدلة إثبات كافية وملائمة، عرض الحقائق بموضوعية وحيادية دون تحيز، شمولية التقرير لكافة المعلومات الضرورية لمتخذي القرارات، التركيز على النقاط الجوهرية بأسلوب موجز ودقيق، صياغة التقرير بلغة واضحة وبسيطة، وإصداره في التوقيت المناسب الذي يسمح باتخاذ القرارات على أساسه، مما يعزز قيمة التقرير وفائدته للمستخدمين.

#### 4. الدراسة التطبيقية

يتضمن هذا القسم منهجية الدراسة الميدانية وأدواتها، مع تحليل إحصائي للنتائج لإختبار فرضيات الدراسة.

1.4. الطريقة المستخدمة في الدراسة: تشمل الطريقة المتبعة التعريف بمجتمع الدراسة، العينة المختارة، متغيرات الدراسة ومصادر البيانات المستخدمة.

##### 1.1.4. مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المدققين الخارجيين المعتمدين في الجزائر، والمصنفين حسب القانون 01/10 إلى فئتين: الخبراء المحاسبون ومحافظو الحسابات. كما يشمل المجتمع أساتذة جامعيين ينتمون لهاتين الفئتين، مما يثري الدراسة بمنظور متكامل يجمع بين الأبعاد النظرية والعملية في التدقيق الخارجي.

2.1.4. عينة الدراسة: تم اختيار عينة عشوائية بسيطة من المدققين الخارجيين في الجزائر بلغت 190 مدققاً، جمعت البيانات عبر إستبيان إلكتروني باستخدام نماذج Google أرسل عبر البريد الإلكتروني ومنصات التواصل الاجتماعي، مع إجراء زيارات ميدانية لمكاتب متعددة في مختلف ولايات الجزائر.

##### 3.1.4. متغيرات الدراسة: شملت الدراسة الحالية المتغيرات التالية:

- المتغير التابع: جودة تقرير المدقق الخارجي

- المتغير المستقل: الالتزام بمعايير التدقيق الجزائرية لأدلة الإثبات

##### 4.1.4. أداة جمع البيانات:

تم تصميم الاستبيان وفق مقياس ليكارت الخماسي لقياس درجة موافقة المستجيبين، حيث يمثل الرقم (1) غير موافق بشدة والرقم (5) موافق بشدة. يوضح الجدول رقم (01) فقرات الاستبيان مصنفة حسب ارتباطها بمتغيرات الدراسة، مع تحديد مصدر كل سؤال.

## الجدول رقم (01): فقرات الاستبيان ومصادرها

المصدر	عدد الأسئلة	المتغيرات
(مطاول وآخرون، 2021)؛ (نوبلي و العمري ، 2021)	10	الالتزام بمعايير التدقيق الجزائية لأدلة الإثبات
(سيد أحمد ، 2005)؛ (بن يحيى و بابنات، 2022)؛ (وزارة المالية، المقرر رقم 150، معيار رقم 700، 2016)	16	جودة تقرير المدقق الخارجي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الدراسات السابقة

**5.1.4. ثبات وصدق الاستبيان:** تشير نتائج الدراسة الحالية في الجدول رقم (02) إلى أن معامل ألفا كرونباخ ( $\alpha$ ) للاستبيان بلغ 0.862، وهي قيمة تتجاوز العتبة المطلوبة مما يؤكد ثبات أداة الدراسة. كما بلغ معامل الصدق 0.928، مما يدل على مستوى عالي من الإتساق الداخلي لجميع محاور الاستبيان.

## الجدول رقم (02): نتائج اختبار صدق وثبات الاستبيان

معامل الصدق	قيمة ألفا كرونباخ	عدد الفقرات	الإستبيان
0.928	0.862	26	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V26

## 2.4. عرض نتائج الدراسة واختبار نموذج الدراسة:

**1.2.4. التحليل الوصفي للبيانات الشخصية لأفراد العينة:** تم إجراء تحليل للمتغيرات الديمغرافية لعينة الدراسة بهدف التعرف على خصائصها وتوزيع أفرادها وفقاً لكل متغير:

## الجدول رقم (03): توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات الديموغرافية

المتغير	البيان	التكرارات	النسبة %
الوظيفة	محافظ حسابات	116	61.1
	خبير محاسبي	27	14.2
	أكاديمي ممارس	47	24.7
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	37	19,5
	من 5 إلى 10 سنوات	46	24,2
	من 11 إلى 15 سنة	53	27,9
	أكثر من 15 سنة	54	28,4
المؤهل العلمي	ليسانس	76	40,0
	ماستر	39	20,5

فعالية الالتزام بمعايير التدقيق الجزائية لأدلة الإثبات الخاصة ببنود وإجراءات محددة في تعزيز جودة تقرير المدقق الخارجي

#### - دراسة ميدانية على عينة من المهنيين والأكاديميين -

12,1	23	ماجستير	
25,8	49	دكتوراه	
1,6	3	شهادة أخرى	
<b>100</b>	<b>190</b>	<b>المجموع</b>	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V26

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن العينة المدروسة (190 فردا) تتميز بهيمنة فئة محافظي الحسابات بنسبة 61.1%، يليهم الأكاديميون الممارسون بنسبة 24.7% والخبراء المحاسبون بنسبة 14.2%. وتتنوع الخبرة المهنية بشكل متوازن نسبيا مع أفضلية لذوي الخبرة العالية، حيث يشكل من لديهم خبرة تفوق 11 سنة نسبة 56.3% من العينة. أما المؤهلات العلمية، فتتنوع بين الليسانس (40%) والدكتوراه (25.8%) والماستر (20.5%) والماجستير (12.1%)، مما يعكس مستوى تعليميا مرتفعا حيث تمثل الشهادات العليا 58.4% من العينة. هذه المعطيات تشير إلى جمع العينة بين الخبرة المهنية الكافية والتأهيل العلمي المرتفع، مما يعزز مصداقية النتائج.

#### 2.2.4. التحليل الوصفي لمحاور الاستبيان:

يتناول القسم نتائج التحليل الوصفي لإجابات المشاركين حول محاور الاستبيان، متضمنا المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة، مع تقييم مستوى الموافقة المقابل لها.

#### 1.2.2.4. تحليل أسئلة (فقرات) محور الالتزام بمعايير التدقيق الجزائية لأدلة الإثبات الخاصة ببنود

محددة: سيتم فيما يلي تقديم التحليل الوصفي للإجابات، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): إتجاه إجابات أفراد العينة حول الالتزام بمعايير التدقيق الجزائية لأدلة الإثبات الخاصة بالبنود

المعيار	رقم الفقرة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
501 الالتزام بالمعيار رقم	01	الحصول على ما يكفي من أدلة الإثبات الملائمة فيما يتعلق بوجود المخزون وحالته.	4,22	0,629	مرتفع جدا	1
	02	الحصول على ما يكفي من أدلة الإثبات الملائمة فيما يتعلق بالدعاوي القضائية والنزاعات التي تخص المؤسسة.	4,12	0,691	مرتفع	4

03	الحصول على ما يكفي من أدلة الإثبات الملاءمة فيما يتعلق بعرض المعلومات القطاعية والإفصاح عنها.	4,01	0,674	مرتفع	6
04	توفير أساس لتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في التقديرات المحاسبية.	4,18	0,645	مرتفع	2
05	الحصول على ما يكفي من أدلة الإثبات الملاءمة بشأن ما إذا كانت التقديرات المحاسبية تعد معقولة وما يتعلق بها من إفصاحات في القوائم المالية تعد كافية.	4,14	0,636	مرتفع	3
06	تقييم ما إذا كانت الإجهادات والقرارات التي إتخذتها الإدارة عند إجراء التقديرات المحاسبية المدرجة في القوائم المالية تقدم مؤشرات على احتمال تحيزها.	4,03	0,727	مرتفع	5
الإلتزام بمعايير التدقيق الجزائية لأدلة الإثبات الخاصة ببنود محددة					
4.12					
0.416					
مرتفع					
/					

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V26

يتضح من الجدول أعلاه أن اتجاه إجابات أفراد العينة حول الإلتزام بمعايير التدقيق الجزائية لأدلة الإثبات الخاصة ببنود محددة جاء بدرجة مرتفعة (متوسط 4.12 وانحراف معياري 0.416)، مع احتلال التحقق من المخزون المرتبة الأولى (4.22)، تليها تقييم مخاطر الأخطاء في التقديرات المحاسبية (4.18)، بينما جاءت المعلومات القطاعية في المرتبة الأخيرة (4.01). ويعكس هذا الترتيب أولوية الاهتمام بالمخزون كعنصر جوهري معرض للتلاعب، والتقديرات المحاسبية التي تتطلب حكما شخصيا، مقارنة بالمعلومات القطاعية الأقل أهمية في السياق المحلي نظرا لطبيعة الشركات الجزائرية التي غالبا ما تكون محدودة التنوع، مما يؤكد وعي المدققين بالتركيز على العناصر الأكثر تأثيرا على مصداقية القوائم المالية.

#### 2.2.2.4. تحليل أسئلة (فقرات) محور الإلتزام بمعايير التدقيق الجزائية لأدلة الإثبات الخاصة بإجراءات

محددة: سيتم عرض التحليل الوصفي للإجابات كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): اتجاه إجابات أفراد العينة حول الإلتزام بمعايير التدقيق الجزائية لأدلة الإثبات الخاصة بإجراءات

محددة

المعيار	رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
بالمعيار الإلتزام	01	تحليل العلاقات بين المعلومات المالية وغير المالية في المؤسسة محل المراجعة من أجل ضمان معقولية الأرصدة الواردة في القوائم المالية.	3,96	0,769	مرتفع	4

## فعالية الالتزام بمعايير التدقيق الجزائية لأدلة الإثبات الخاصة ببنود وإجراءات محددة في تعزيز جودة تقرير المدقق الخارجي

### - دراسة ميدانية على عينة من المهنيين والأكاديميين -

02	إجراء مقارنات بين البنود في الفترات المختلفة واستخدام النسب لربط المعلومات، والتحرري عن التقلبات غير العادية أو العلاقات غير المتسقة مع المعلومات الأخرى ذات الصلة.	4,62	0,654	مرتفع جدا	1
03	الحصول على قاعدة معقولة يستخرج منها الإستنتاجات حول المجتمع الإحصائي الذي أختبرت منه العينة.	3,99	0,738	مرتفع	3
04	تحديد مدى كفاية أدلة الإثبات للتأكد من جودة القوائم المالية.	4,44	0,621	مرتفع جدا	2
الالتزام بمعايير التدقيق الجزائية لأدلة الإثبات الخاصة بإجراءات محددة					
		4,25	0.430	مرتفع جدا	/

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V26

يتضح من الجدول أعلاه أن مستوى التزام أفراد العينة بمعايير التدقيق الجزائية لأدلة الإثبات كان مرتفعاً جداً بمتوسط حسابي 4.25 وانحراف معياري منخفض (0.430)، مما يعكس وعياً عالياً بأهمية هذه المعايير. حققت عبارة "إجراء مقارنات بين البنود في الفترات المختلفة" أعلى متوسط (4.62) ما يشير إلى تركيز المدققين على الإجراءات التحليلية المقارنة باعتبارها أداة فعالة لاكتشاف الانحرافات المحتملة في البيانات المالية، تليها "تحديد مدى كفاية أدلة الإثبات" بمتوسط 4.44، مما يؤكد إدراكهم لضرورة الحصول على أدلة كافية لإبداء الرأي المحايد. بينما سجلت عبارتا "الحصول على قاعدة معقولة للاستنتاجات" و"تحليل العلاقات بين المعلومات المالية وغير المالية" متوسطات أقل نسبياً (3.99 و 3.96)، مما يشير إلى الحاجة لتعزيز هذه الجوانب في الممارسة المهنية.

#### 3.2.2.4. تحليل أسئلة (فقرات) جودة تقرير المدقق الخارجي: سيتم عرض التحليل الوصفي للإجابات

كما هو مبين في الجدول التالي:

#### الجدول رقم (06): اتجاه إجابات أفراد العينة حول جودة تقرير المدقق الخارجي

رقم العنصر	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
01	يشير تقرير المدقق الخارجي بشكل مناسب عن نطاق عملية التدقيق.	4,32	0,808	مرتفع جدا	8
02	يؤكد المدقق الخارجي من خلال تقريره على مسؤولية الإدارة فيما يخص إعداد وصحة القوائم المالية ومسؤوليته في إبداء الرأي المهني.	4,34	0,723	مرتفع جدا	7
03	يجب أن يوضح تقرير المدقق الخارجي ما إذا كانت إدارة المؤسسة قد أعدت القوائم المالية وفق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.	4,38	0,799	مرتفع جدا	5
04	يذكر المدقق الخارجي في تقريره أدلة الإثبات المقنعة وأدوات الاختبار التي دفعته لبناء رأيه.	4,24	0,766	مرتفع جدا	9

05	تقرير المدقق الخارجي يلخص بشكل واضح مدى وطبيعة الأدلة التي جمعها من أجل تكوين رأيه.	4,34	0,593	مرتفع جدا	7
06	يستخدم مراجع الحسابات الخارجي اللغة الواضحة في تقريره.	4,62	0,654	مرتفع جدا	1
07	يعبر المدقق الخارجي من خلال تقريره عن رأي مهني محايد في حالة إكتشاف تجاوزات غير قانونية في تقارير التي تعدها الإدارة.	4,48	0,782	مرتفع جدا	3
08	يعتمد المدقق الخارجي في إبداء رأيه المهني على مدى صحة وعدالة القوائم المالية بناء على أدلة الإثبات المتوفرة لديه.	4,44	0,629	مرتفع جدا	4
09	على المدقق الخارجي إبداء رأيه المهني بعد الحصول على ما يكفي من أدلة الإثبات الملائمة.	4,49	0,624	مرتفع جدا	2
10	في حالة عدم الحصول على ما يكفي من أدلة الإثبات الملائمة فإن تقرير المدقق الخارجي يتضمن الإمتناع عن إبداء الرأي.	3,23	1,037	متوسط	14
11	في حالة عرض القوائم المالية بصدق وعدالة فإن تقرير المدقق الخارجي يتضمن رأي بدون تحفظات.	3,96	1,010	مرتفع	11
12	في حالة وجود قيود على نطاق عمل المدقق الخارجي أو تعديل تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما فإن تقريره يتضمن رأي متحفظ.	3,79	1,053	مرتفع	13
13	في حالة الحصول على ما يكفي من أدلة الإثبات الملائمة بشأن القوائم المالية على أنها تتصف بالتحريف الناتج عن الغش أو الخطأ الجوهري، فإن تقرير المدقق الخارجي يتضمن رأي سلبي.	4,35	0,859	مرتفع جدا	6
14	يحتوي تقرير المدقق الخارجي على كل المعلومات اللازمة لتحقيق أهداف المراجعة.	4,12	0,777	مرتفع	10
15	تقرير المدقق الخارجي يعد كاف لفهم القوائم المالية للمؤسسة من قبل المستخدمين.	3,87	0,946	مرتفع	12
16	يحرص المدقق الخارجي على تقديم تقريره في الوقت المناسب ليستفيد منه المستخدمين.	4,44	0,621	مرتفع جدا	4
نتيجة محور جودة تقرير المدقق الخارجي		4.21	0,398	مرتفع جدا	/

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V26

يتضح من خلال هذا الجدول أن جودة تقرير المدقق الخارجي تتمتع بتقييم مرتفع جداً بمتوسط حسابي إجمالي قدره 4.21، حيث تبرز أهمية وضوح اللغة المستخدمة في التقرير كأعلى عنصر بمتوسط 4.62، تليها ضرورة استناد الرأي المهني على أدلة إثبات كافية وملائمة بمتوسط 4.49، ثم حيادية الرأي المهني في حالة إكتشاف تجاوزات غير قانونية بمتوسط 4.48، بينما سجلت الجوانب المتعلقة بالامتناع عن إبداء الرأي عند عدم كفاية الأدلة تقييماً متوسطاً بلغ 3.23، وكذلك حصلت كفاية التقرير لفهم القوائم المالية من قبل المستخدمين على تقييم مرتفع نسبياً بلغ 3.87، مما يعكس ثقة عالية في مهنية وشفافية تقارير المدققين الخارجيين مع وجود بعض الجوانب التي تحتاج إلى تعزيز، خاصة في مجال توضيح آليات الامتناع عن إبداء الرأي وأهمية تكييف التقارير لتكون أكثر فائدة ووضوحاً للمستخدمين النهائيين، الأمر الذي يستدعي استمرار تطوير المعايير المهنية للتدقيق وتحسين التواصل مع الأطراف المستفيدة من هذه التقارير.

### 3.2.4. اختبار نموذج الدراسة:

من أجل اختبار فرضية الدراسة فقد تم إجراء استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط للتأكد من وجود أثر للمتغير المستقل (الالتزام بمعايير التدقيق الجزائرية لأدلة الإثبات) على المتغير التابع المتمثل في جودة تقرير المدقق الخارجي، والذي كانت نتائجه كما يلي:

### 1.3.2.4. دراسة الارتباط بين المتغير المستقلة (معايير الخاصة بالبنود، معايير الخاصة بالإجراءات) وجودة تقرير المدقق الخارجي:

الجدول رقم (07): معاملات ارتباط الالتزام بمعايير التدقيق الجزائرية لأدلة الإثبات الخاصة ببنود

وإجراءات محددة وجودة تقرير المدقق الخارجي

معامل الارتباط	الالتزام بمعايير التدقيق الجزائرية لأدلة الإثبات الخاصة ببنود محددة	الالتزام بمعايير التدقيق الجزائرية لأدلة الإثبات الخاصة بإجراءات محددة
جودة تقرير المدقق الخارجي	0,598**	0,670**
	0,000	0,000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج *SPSS V26*

تظهر النتائج علاقة إيجابية قوية بين معايير التدقيق الجزائرية المتعلقة بأدلة الإثبات وجودة تقرير المدقق الخارجي، حيث بلغ معامل الارتباط بين الالتزام بمعايير أدلة الإثبات الخاصة ببنود محددة وجودة التقرير (0.598\*\*)، بينما سجل معامل الارتباط بين الالتزام بمعايير أدلة الإثبات الخاصة بإجراءات محددة وجودة التقرير قيمة أعلى بلغت (0.670\*\*). هذا يؤكد أن التزام المدققين الخارجيين بالمعايير المهنية لجمع وتقييم أدلة الإثبات، سواء للبنود أو الإجراءات، يساهم بشكل كبير في تحسين جودة تقاريرهم.

### 2.3.2.4. معامل التحديد المعدل، معامل التحديد، معامل الارتباط:

الجدول رقم (08): معامل الارتباط، معامل التحديد، معامل التحديد المعدل

معامل التحديد المعدل	معامل التحديد	معامل الارتباط
0,527	0,532	0,729

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج *SPSS V26*

تظهر نتائج التحليل وجود ارتباط إيجابي قوي بين المتغيرات المدروسة بمعامل ارتباط قدره 0.729. ويبين معامل التحديد (0.532) أن 53.2% من التباين في جودة تقرير المدقق الخارجي يعزى إلى الالتزام بمعايير التدقيق الجزائرية المتعلقة بأدلة الإثبات. كما يؤكد معامل التحديد المعدل (0.527) استقرار القوة

التفسيرية للنموذج بعد ضبطه وفق عدد المتغيرات، مما يثبت أهمية الالتزام بمعايير التدقيق في تعزيز جودة تقارير المدققين الخارجيين ويعكس موثوقية النموذج الإحصائي.

#### 3.3.2.4. تحليل التباين (ANOVA):

الجدول رقم (09): جدول تحليل التباين (ANOVA)

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	إحصائية فيشر المحسوبة	القيمة الاحتمالية Sig	مستوى الدلالة	الدلالة
الانحدار	934,15	2	67,97	3216,01	0.000	0.05	دال إحصائياً
البواقي	012,14	187	75,00				
الكلية	946,29	189					

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V26

من خلال جدول تحليل التباين (ANOVA)، يتضح أن نموذج الانحدار المستخدم دال إحصائياً ( $F = 106.321$ ،  $Sig = 0.000 < 0.05$ )، حيث يمثل مجموع مربعات الانحدار (15.934) نسبة كبيرة من التباين الإجمالي (29.946) عند درجات حرية (2، 187)، مما يؤكد القدرة التفسيرية العالية للمتغيرات المستقلة (معايير خاصة ببنود وإجراءات) في التنبؤ بجودة تقرير المدقق الخارجي.

#### 4.3.2.4. تقدير معاملات النموذج واختبارها:

الجدول رقم (10): تقدير معاملات النموذج واختبارها

النموذج	المعامل	القيمة الاحتمالية Sig	مستوى الدلالة	الدلالة
الحد الثابت	946,0	0,000	0.05	دال إحصائياً
الالتزام بمعايير التدقيق الجزائية لأدلة الإثبات الخاصة ببنود محددة	23,30	0,000	0.05	دال إحصائياً
الالتزام بمعايير التدقيق الجزائية لأدلة الإثبات الخاصة بإجراءات محددة	455,0	0,000	0.05	دال إحصائياً

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V26

من خلال تحليل نتائج النموذج الإحصائي المعروضة في الجدول، يمكن إستخلاص الآتي:

— بلغت قيمة الحد الثابت 0.946 وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، حيث كانت القيمة الاحتمالية (Sig) (0.000) أقل من مستوى الدلالة المعتمد. هذا يشير إلى وجود مستوى أساسي من جودة تقارير التدقيق الخارجي حتى في حال عدم وجود المتغيرات المستقلة، مما يؤكد أن هناك عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج تؤثر على جودة التقارير.



فعالية الالتزام بمعايير التدقيق الجزائرية لأدلة الإثبات الخاصة ببنود وإجراءات محددة في تعزيز جودة تقرير المدقق الخارجي

#### - دراسة ميدانية على عينة من المهنيين والأكاديميين -

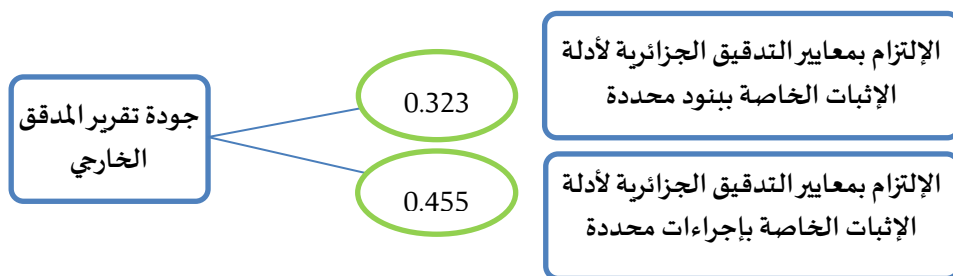
- أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي ومعنوي للالتزام بمعايير التدقيق الجزائرية لأدلة الإثبات الخاصة ببنود محددة على جودة تقرير المدقق الخارجي، حيث بلغت قيمة المعامل 0.323 وكانت دالة إحصائياً عند قيمة احتمالية (0.000) Sig أقل من مستوى الدلالة 0.05. وبناءً على هذه النتيجة، نقبل الفرضية الأولى التي تنص على أن "الالتزام بمعايير التدقيق الجزائرية لأدلة الإثبات الخاصة ببنود محددة يؤثر على جودة تقرير المدقق الخارجي".

- كما أشارت النتائج إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي أكبر للالتزام بمعايير التدقيق الجزائرية لأدلة الإثبات الخاصة بإجراءات محددة على جودة تقرير المدقق الخارجي، حيث بلغت قيمة المعامل 0.455 وكانت دالة إحصائياً عند قيمة احتمالية (0.000) Sig أقل من مستوى الدلالة 0.05. وعليه، نقبل الفرضية الثانية التي تنص على أن "الالتزام بمعايير التدقيق الجزائرية لأدلة الإثبات الخاصة بإجراءات محددة يؤثر على جودة تقرير المدقق الخارجي".

يتضح من خلال مقارنة قيم المعاملات أن تأثير الالتزام بمعايير التدقيق الخاصة بإجراءات محددة (0.455) أكبر من تأثير الالتزام بمعايير التدقيق الخاصة ببنود محددة (0.323)، مما يبرز الدور المحوري للإجراءات المحددة في تحسين جودة تقارير التدقيق، ويؤكد على أهمية تطبيق إجراءات التدقيق بشكل سليم لتعزيز جودة ومصداقية تقارير المدقق الخارجي.

#### الشكل رقم(02): النموذج النهائي للدراسة

الالتزام بمعايير التدقيق الجزائرية لأدلة الإثبات



المصدر: من إعداد الباحثين.

## 5. خاتمة:

من خلال ما تطرقنا إليه في دراستنا النظرية والتطبيقية توصلنا إلى معرفة أثر الالتزام بمعايير التدقيق الجزائرية لأدلة الإثبات الخاصة ببنود محددة على جودة تقرير المدقق الخارجي تبين لنا أن الالتزام بهذه المعايير له تأثير إيجابي ومعنوي على جودة التقارير. ومن خلال هذه الدراسة تم الوصول إلى عدة نتائج أهمها:

- وجود تأثير إيجابي ومعنوي للالتزام بمعايير التدقيق الجزائرية لأدلة الإثبات الخاصة ببنود محددة على جودة تقرير المدقق الخارجي. ويمكن تفسير ذلك بأن الالتزام بالمعيار 501 الخاص بالمخزونات والقضايا القانونية والمعلومات القطاعية، والمعيار 540 الخاص بالتقديرات المحاسبية يوفر للمدقق إرشادات متخصصة للتعامل مع البنود عالية المخاطر، فعند حضور جرد المخزون وتقييم التقديرات المحاسبية بشكل دقيق وفق المعايير، يكتسب المدقق الخارجي فهما أعمق للبنود الجوهرية في القوائم المالية، مما ينعكس إيجابا على دقة وشمولية وحيادية تقريره النهائي؛

- وجود تأثير إيجابي ومعنوي للالتزام بمعايير التدقيق الجزائرية لأدلة الإثبات الخاصة بإجراءات محددة على جودة تقرير المدقق الخارجي. ويمكن تفسير ذلك بأن الالتزام بالمعيار 520 الخاص بالإجراءات التحليلية والمعيار 530 الخاص بالمعاينة في التدقيق يوفر للمدقق منهجية عمل متكاملة وشاملة، حيث تمكن الإجراءات التحليلية المدقق من تحديد العلاقات غير المتوقعة والتقلبات غير العادية في البيانات المالية، بينما تضمن تقنيات المعاينة تعميم نتائج الاختبارات بمستوى مقبول من الثقة. تطبيق هذه المعايير يعزز الشك المهني لدى المدقق ويحسن من كفاءة تخصيص موارد التدقيق، مما ينعكس إيجابا على جودة الأدلة المجمعة وبالتالي على مصداقية وموثوقية التقرير النهائي؛

- لوحظ من خلال الدراسة أن تأثير معايير الإجراءات المحددة كان أكبر من تأثير معايير البنود المحددة على جودة تقرير المدقق الخارجي، ويمكن تفسير ذلك بأن الإجراءات المحددة تمثل الأدوات المنهجية التي يطبقها المدقق على مختلف بنود القوائم المالية، مما يجعل نطاق تأثيرها أوسع وأشمل، فهي تتيح للمدقق الخارجي منهجية عمل متكاملة وشاملة تغطي مختلف جوانب عملية التدقيق، في حين أن معايير البنود المحددة تركز على بنود معينة فقط مثل المخزونات والتقديرات المحاسبية؛

- تشير نتائج الدراسة إلى أهمية الالتزام بمعايير التدقيق الجزائرية المتعلقة بأدلة الإثبات في تعزيز جودة تقرير المدقق الخارجي، مع أهمية خاصة للمعايير المتعلقة بالإجراءات التحليلية وتقنيات السبر، هذا يؤكد على

فعالية الالتزام بمعايير التدقيق الجزائرية لأدلة الإثبات الخاصة بنود وإجراءات محددة في تعزيز جودة تقرير المدقق الخارجي

### - دراسة ميدانية على عينة من المهنيين والأكاديميين -

الحاجة إلى التركيز على تطوير مهارات المدققين في تطبيق هذه المعايير لتحسين مصداقية وموثوقية المعلومات المالية المقدمة لمستخدمي القوائم المالية.

من خلال النتائج السابقة يمكننا تقديم المقترحات التالية:

- تعزيز برامج التدريب المهني للمدققين حول تطبيق معايير التدقيق الجزائرية المتعلقة بأدلة الإثبات، مع التركيز بشكل خاص على الإجراءات التحليلية وتقنيات السير؛
- توجيه اهتمام خاص لتطوير مهارات المدققين في تنفيذ الإجراءات التحليلية وأخذ العينات لما لها من تأثير كبير على جودة تقرير المدقق الخارجي؛
- الإستمرار في تطوير وتحديث المعايير المهنية للتدقيق بما يتوافق مع المعايير الدولية وبما يلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية في البيئة الجزائرية؛
- إنشاء نظام لمراقبة جودة تطبيق معايير التدقيق المتعلقة بأدلة الإثبات في مكاتب التدقيق لضمان الالتزام الفعال بها؛
- تضمين معايير التدقيق المتعلقة بأدلة الإثبات بشكل أكثر تفصيلا في برامج التعليم المحاسبي بالجامعات الجزائرية لتأهيل خريجين على دراية كافية بتطبيقاتها العملية.

### 6. قائمة المراجع:

1. Mironiuc, M., Robu , I.-B., & Carp, M. (2012, 11 20). Obtaining Audit Evidence for Assessing Companies' Ability to Continue as a Going Concern, Using Duration Models. *Communications of the IBIMA*, 2012(1), pp. 1-21. doi:10.5171/2012.595761
2. Abu Saleem, K. (2018, 11 5). The Impact of the Requirements of International Audit Standard No (300): Planning for Auditing Financial Statements on the Quality of the Audit Report. *International Journal of Economics and Finance*, 10(12), pp. 19-36. doi:10.5539/ijef.v10n12p19
3. Al-obaidi, A., & Tariq, N. (2022, 9). The Role of the Process of Studying and Analyzing the Challenges Associated With Collecting Audit Evidence in Improving the Quality of the External Auditor Performance. *International Journal of Management Sciences and Business Research*, 11(9), pp. 1-9. doi:10.5281/zenodo.7147876
4. Amsari, M., & Rasibo, N. (2017, 6). The Effect of Competence, Professionalism and Experience on Auditor Professional Judgment in Evaluation of Audit Evidence. *Information Management and Business Review*, 9(3), pp. 40-46. Retrieved from <https://doi.org/10.22610/imbr.v9i3.1777>
5. J. Chukwu, G., A. Ordu, P., Barigbon, M., & Namapele, A. (2019, 09). Sufficiency and Appropriateness of Audit Evidence for Giving an Opinion on the

True and Fair View of Financial Statements. *International Journal of Innovative Development and Policy Studies*, 7(3), pp. 36-43. Retrieved from <https://seahipaj.org/journals-ci/sept-2019/IJIDPS/full/IJIDPS-S-4-2019.pdf>

6. Milojević, I., Mihajlović, M., & Pantić, N. (2020, 6 12). Collection and Documentation of Audit Evidence. *magazine for financial management and law*, 6(2), pp. 77-90. doi:10.5937/Oditor2002077M

7. Niktaba, A., & Aslani, A. (2015). The Effect of Audit Evidence on the Auditor's Report. *International Journal of Approximate Reasoning*, 2(6), pp. 62-66. doi:10.12816/0014610

8. Wadesango, N., Muzvuwe, F., Malatji, S., Sitsha, L., & Wadesango, O. (2021). Literature review of the effects of the adoption of data analytics on gathering audit evidence. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, 25(5), pp. 1-7. <https://www.abacademies.org/articles/literature-review-of-the-effects-of-the-adoption-of-data-analytics-on-gathering-audit-evidence-11220.html>

9. حسينة تريش. (2018). مدى توافق الخلفية القانونية والتنظيمية لمهنة التدقيق الخارجي في الجزائر مع معايير التدقيق الدولية -دراسة تحليلية-. مجلة دفاتر بواكس، 7(1)، الصفحات 218-242. تم الاسترداد من <https://asjp.cerist.dz/en/article/54736>

10. حفيظة لصنوني. (2022). درجة الالتزام بمعيار التدقيق الجزائري (530) "السبر في التدقيق" في الجزائر (دراسة حالة عينة من مهني المحاسبة). مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 18(1)، الصفحات 683-700. تم الاسترداد من <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/181875>

11. حيدر عمر ذياب عبید، و عامر محمد سلمان الجنابي. (2021). دور معيار التدقيق الدولي (540) تدقيق التقديرات المحاسبية في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح (بحث تطبيقي في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية). مجلة الكوئ للعلوم الاقتصادية والادارية، 13(40)، الصفحات 107-128. تم الاسترداد من <https://kjeas.uowasit.edu.iq/index.php/kjeas/article/view/317>

12. عبد الحسين محمد موفق. (2013). جودة تقرير المدقق في ظل معايير التدقيق الدولية والمحلية -دراسة مقارنة مع وضع أنموذج مقترح لتعديل دليل التدقيق العراقي رقم (2). المجلة العراقية للعلوم الإدارية، 9(37)، الصفحات 140-172. تم الاسترداد من <https://www.iasj.net/iasj/download/4ec5091e43750783>

13. لبنى زيد إبراهيم، و عبد الرحمن، دعاء محمد. (2019). الحد من الأحكام الشخصية للمدقق وإنعكاسه على جودة تقرير التدقيق. مجلة الاقتصاد والعلوم الادارية، 25(110)، الصفحات 600-613. تم الاسترداد من <https://doi.org/10.33095/jeas.v25i110.1605>

- دراسة ميدانية على عينة من المهنيين والأكاديميين -

14. ناظم صائب عبد القادر الشريدة . (2019). أثر تطبيق معيار التدقيق الدولي 700 (إعداد التقرير) في رفع جودة تقرير المدقق الخارجي الأردني في البنوك التجارية الأردنية (رسالة ماجستير). كلية الأعمال، الأردن، عمان: جامعة عمان العربية. تم الاسترداد من

<https://search.mandumah.com/Record/1052693>

15. نخلة حراث، و عصمت محمد بن حمو. (2022). المعايير الجزائرية للتدقيق ودورها الفعال في إرساء مبادئ حوكمة الشركات. مجلة دفاتر بواذكس، 11(2)، الصفحات 494-518. تم الاسترداد من

<https://asjp.cerist.dz/en/article/197172>

16. وزارة المالية، المقرر رقم 23، المعيار رقم 520. (2017). المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق (520-570-610-620)، المؤرخ في 15 مارس 2017. تم الاسترداد من

[https://www.cnc.dz/category/missions/normalisation/normes\\_algeriennes\\_daudit\\_naa](https://www.cnc.dz/category/missions/normalisation/normes_algeriennes_daudit_naa)

17. وزارة المالية، المقرر رقم 77. (2018). المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق (530-540-230-501)، المؤرخ في 24 سبتمبر 2018. المعايير الجزائرية للتدقيق. تم الاسترداد من

[https://www.cnc.dz/category/missions/normalisation/normes\\_algeriennes\\_daudit\\_naa](https://www.cnc.dz/category/missions/normalisation/normes_algeriennes_daudit_naa)